

جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب

د. زينب مديح جبارة النعيمي

جامعة واسط - كلية التربية الأساسية

خلاصة البحث

هذا بحث يتناول محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي ، فلا يخفى على أحد ان هذه المحاولات كانت قديمة ووجدت لها صدى فيالعصر الحديث . يتكون البحث من مقدمة تاريخية لنشأة النحوالعربي وتبلورهعبر العصور ، ووقفنا في البحث عند محاولة ابن مضاء القرطبي ، اذ تعدّ محاولته لالغاء نظرية العامل من أبرز المحاولات في تيسير النحو ، وخصصنا محاولة شوقي ضيف وعبد الرحمن ايوب بالدرس ، عندما وقفنا عندهما طويلا فهذا البحث يهتم بالدرجة الاولى بهما . وختمنا البحث باقتراح بعض الحلول وتعيين بعض المآخذ على من حاولوا تيسير النحو ، ونرجو من الله التوفيق والسداد

مقدمة تاريخية

تسند معظم الروايات الماثلة في كتب الطبقات الى أبي الأسود الدؤلي (ت67هـ) (أولية وضع النحو ، وانه قام بوضعه برعاية من الامام علي (ع). ويمضي النحو بما توافر له من عوامل الارتقاء الى أن دخل مرحلة جديدة تمثلت في استعمال القياس والعلل والعوامل في التقعيد النحوي ، ويعد عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت117هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي .واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر (ت149هـ) وابو عمرو بن العلاء (ت154هـ) .

وقد كان لهذا الاتجاه أثر كبير في نحاة بصريين آخرين أخذوا عن أبي عمرو ،ومن هؤلاء يونس بن حبيب البصري (ت182هـ) ،ثم جاء الخليل بن احمد

الفراهيدي (ت175هـ) ، فقد ذكر السيرافي انه كان غاية في استخراج مسائل النحو ،وتصحيح القياس ،وهو مبدأ يقتضي قبول ماورد عن العرب مخالفا للقياس اذا كان هناك مسوغ لذلك كالضرورة الشعرية .

وقد انبثق عن هذه الاتجاهات عمل ضخم هو كتاب سيوييه (ت180هـ) تلميذ الخليل ، وبذلك يمكن القول ان البصريين هم واضعو اصول النحو ، وعلى ايديهم تبلورت نظرية النحو العربي ، ومن المتعارف ان هذه النظرية قامت على اصول وركائز تمثلت في السماع والقياس والعوامل والاعراب وما وافق ذلك من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل 0

ثم ينتقل الاشتغال بالنحو بعد زهاء مئة سنة الى الكوفة ، فقد ذكر ان ابا جعفر الرؤاسي تلقى جانبا من علمه عن ابي عمرو بن العلاء 0 ولم يكن ما اضافه الكوفيون الى النحو العربي المظهر الوحيد للمخالفة عن اصول جمهرة البصريين فقد ظهرت اتجاهات كثيرة على مرّ العصور حمل فيها اصحابها لواء الخلاف مع تلك الاصول 0 ومن هذه الاتجاهات ما نادى به قطرب ت207هـ ، فقد ذهب الى ان الاعراب ليس للدلالة على المعاني ، وان العرب استعملته لوصل الكلام فاذا ماتوقف المتكلم عن الكلام استعمل في نهايته السكون واذا ما وصل استعمل الحركات ولكن النحاة نقضوا رايه ذاهبين الى ان في مقدور المتكلم وفق هذا الراي ان يستعمل الحركة التي يرغب في نهاية اي اسم وهذا يعني ان الفاعل يجوز ان يرد مرفوعا مرة ومرة منصوبا وثالثة مخفوضا وفي هذا افساد للكلام (1).

في القرن الرابع الهجري ، نادى أبو جعفر النحاس (ت338هـ) بطرح الأبواب غير العلمية والنادرة في الاستعمال ،مثل باب الاشتغال وباب التنازع ، وأبواب تمارين العمليات التدريبية ، كما نادى بطرح العلل والمناقشات العقلية والفلسفية، وتجنب التأويل والتقدير ، فهو يعتبر (محمد) في مثل : (محمد قام) أو (قام محمد) فاعلا من دون الحاجة الى التأويل والتقدير (2). ومظهر التأويل والتقدير كان هدفاً لسهام

النقد التي وجهها إليه أبو العلاء المعري ، وكان ذا باع طويل في النظر النحوي ، فقد عرف عنه انه كان يمقت تأويلات النحاة وتخريجاتهم المتكلفة وفي أواخر القرن الرابع الهجري والنصف الأول من القرن الخامس الهجري لمع في سماء الأندلس العالم ابن حزم الأندلسي (ت 406 هـ) مؤسس المذهب الظاهري في المغرب و الأندلس ، كان الظاهريون يذهبون الى التمسك بظاهر النص وعدم اللجوء إلى تأويلات الفقهاء .⁽³⁾

وفي القرن السادس الهجري ظهر عالم آخر من علماء المذهب الظاهري هو ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) تأثر بابن حزم وترسم خطاه ، ولكنه جاوز المدى الذي انتهى إليه ابن حزم ، فأحدث ثوره على مناهج النحاة ، وقد وجه سهام الهدم إلى نظرية العامل قاصداً إلغاءها من أصول النحو العربي .⁽⁴⁾

ومن الأصول التي ذهب إلى أنها أثقلت كاهل النحو العربي العلل الثواني والثالث ، وهو يرى أن هذه العلل يجب ان تسقط من النحو ، وان من العبث مجاوزة العلة الأولى (التعليمية).

وكان من بين الأسس التي أقام عليها ابن مضاء منهجه النحوي إلغاء القياس لأنه يقوم على العلل ، وهو يرى ان العلل التي يستخدمها النحاة (مغرقة في التفسير بعيدة في التقدير)⁽⁵⁾ .والعرب امة حكيمة فكيف يشبه شيء بشيء وتحكم عليه بحكمه ، فقد ذهب النحاة في سبب أعراب الفعل المضارع إلى شبهه بالاسم ويرى ان الاعراب اصل في الفعل المضارع والاسم في وقت معا⁽⁶⁾، الا ان هذه الصرخة التي اطلقها هذا العالم لم تجد آذانا صاغية ، ولم تخلف الا أصداء محدودة ، فقد كان للنحو البصري موقع في نفوس النحاة على اختلاف مذاهبهم ونزعاهم وممن تأثر بدعوة ابن مضاء ، ابو حيان النحوي (ت 745 هـ) فقد نادى بإلغاء التمارين غير العلمية في النحو .⁽⁷⁾

ولعل ما ذهب إليه ابن خلدون (ت 808 هـ) في مقدمته ، مؤداه ان الاعراب ليس ذا قيمة جوهرية في إفادة المعاني ، وانه يمكن ان تتحقق المعاني دونه .⁽⁸⁾

وقد ظل هذا المنحى سائدا في الدراسات النحوية ، حتى بواكير النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين بدا العالم العربي يتوسم بدايات نهضة بفعل دخول الطباعة بعد حملة نابليون على مصر عام 1798 م ، وهو امر اسهم الى حد كبير في نشر الكتب قديمها وحديثها وما ترجم منها .ومع بداية هذه النهضة ، كانت الثقافة العربية آخذة في استيعاب ضروب من مناهج الدرس الحديثة ، وادرك المهتمون بالنحو من المحدثين ان لابد من الاتجاه الى اعادة دراسة النحو من جديد

ما بين التيسير والتجديد

ان دعوات اعادة النظر المجرد ، في التراث النحوي العربي التي جاءت تحت مسميات مختلفة ،مثل التيسير تارة او الاصلاح والتجديد تارة اخرى ،او غير ذلك ،ويمكننا ان نصنفها تحت عنوان اكثر شمولا ، هو النقد النحوي بمعناه العام ،ولعل هذه التسمية ارجح من غيرها في هذا الميدان ، وذلك انها تحد من مساحة عدم الاتفاق على مدلول تلك الدعوات اولا ،وتجعل القضية في اطار اكثر دقة مما نراه عند بعض الباحثين حين يوسع مفهوم التيسير ، ليشمل غير الميسرين .
الدارسون المحدثون على ان التيسير لا يحل مشكلة النحو العربي ، لذا نجدهم يشترطون ان تسبق خطوة التيسير خطوة احياء ، او اصلاح ، او تجديد ، فاذا تمت هذه الخطوة ، اعقبتها خطوة التيسير ، فالتجديد او الاصلاح يعد مهمة لغوية عامة،اما التيسير فهو مهمة لغوية خالصة ، وان عملية الاحياء لابد ان تقضي الى التيسير او تساعد على بلوغه⁽⁹⁾

ومن هنا نجد إبراهيم مصطفى لم يطلق اسم التيسير على عمله ، وانما كان يراه عملية (إحياء) ،وكذلك الحال مع الدكتور مهدي المخزومي ، فلا يبتعد عن مفهوم التيسير عند أستاذه إبراهيم مصطفى فهو يرى ان حاجة النحو إلى الإصلاح يجب ان تسبق عملية التيسير ، فالاصلاح عنده معالجة المنهج النحوي باكملة ، اما التيسير فهو تقريب طرائق واساليب التدريس بما يتفق والمتعلم البسيط اما الجوارى فيرى ان ادنى السبل الى الصواب في معالجة النحو ، ان يدرس في صورته الاولى دراسة

واعية وعميقة لا تغفل الغاية ، ولا تتجاهل اسباب الانحراف عنها . فاصلاح الدرس النحوي يجب ان يكون خطوة اولى ثم تعقبه خطوة التشذيب ، التيسير ، يقول عبدالستار الجواري " تحس بجانب النقص في النحو ، وتشعر بالحاجة الى اصلاحه وتيسيره ، وتحديد حياته ، ولكنها تجهل قديمه ، ولا تحسن التصرف في مادته ثم يحملها هذا الجهل على شيء من العبث حين تتحدث في امره ، او تعالج شأننا من شؤونه"⁽¹⁰⁾

تيسير النحو التعليمي حديثاً:

ظلت مختصرات النحو ومتونه تدرّس في العصر الحديث وأخذ الشعور يزداد بالحاجة الى كتاب عصري في النحو ولعل اول من شعر بذلك رفاة الطهطاوي 1873 م فالف كتابا سماه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية)وهو في كتابه هذا اقتصر على ابواب النحو الاساسية منحيا عنها الابواب الفرعية . ثم تلاه (حفني ناصف) حيث ألف كتابا مبسطا في النحو ، لكنه اكثر تفصيلا في عرض ابواب النحو من كتاب رفاة الطهطاوي .

ثم انبرى (علي الجارم) و (مصطفى امين) فاخضعا النحو للاساليب التربوية الحديثة في كتابهما (النحو الواضح)وفي سنة 1973 نشر الاستاذ (ابراهيم مصطفى) كتابه (احياء النحو)دعا فيه بقوه الى الغاء نظرية العامل ، وهو يقول ان النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضعوا العناية بمعاني الكلام ودلالاته وحاول (ابراهيم مصطفى) بعد الغائه نظرية العامل في النحو ، ان يضع له بناءً جديدا اقامه على ان يدرس النحو على اساس المعنى ، توخيا لدراسة احكام الكلام وما يتعلق به من ظواهر كالتقديم والتاخير والنفي والاثبات والتوكيد وهو يرى ان تجري هذه الدراسة بمعزل عن تلك الفلسفة الكلامية التي استند اليها النحاة في احكامهم ويبدو انه كان يشعر بان صعوبة النحو نابعة من القسرية التي فرضت عليه ، فقصده الى تغيير مناهج التناول وذهب الى ان الدرس النحوي يجب ان يتبع المعايير الاتية :

1. علامات الاعراب دوال على المعاني ، وليست كما زعم النحاة اثر يجلبه العامل ، فالرفع علامة الاسناد ، والجر علامة الاضافة ، والفتحة ليست بعلامة على الاعراب ، وانما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب وهي بممنزلة السكون في لغة العامة ، وان التنوين علامة التثكير .

2. ما دامت حركات الاعراب دوال على معان يقصدها المتكلم فهي في رأي المؤلف من عمل المتكلم نفسه ، وليست معمولات لعوامل ، وهو بذلك يقوض دعائم نظرية العامل .

وقد حاول في سعيه الحثيث للاستدلال على الصلة الوثيقة بين الاعراب والمعنى ان ينتزع بعض الموضوعات من ابوابها وان ينسبها الى ابواب اخرى .

3. ضرورة العناية بدراسة الجملة العربية وما فيها من تقديم او تاخير او حذف او غيره ، وأشار الى ان النحاة شغلوا عن هذا المنحى في دراسة العربية بدراسة كتاب سيبويه⁽¹¹⁾ ويبدو انه افاد من اراء الفراء وعبد القاهر الجرجاني في المناداة بهدم نظرية العامل⁽¹²⁾.

ومما يؤخذ عليه انه حصر معاني النحو في معنيين هما : الاسناد والاضافة ، والغى معنى المفعولية وهو معنى اثبت علم اللغة الحديث انه ينطوي على وظائف تركيبية كالمفعولية ووظائف دلالية كالمفعول فيه ، وعليه فانه لايعقل ان يلجا العرب في باب المنصوبات الى الفتحة ، لمجرد انها حركة خفيفة مستحبة ، بل لا بد ان يكون الدافع الى استخدامها هو معنى المفعولية ، وهذا قد اضطره الى ان يجعل اسم ان مرفوعا ، حتى لا يخالف الاصول التي انطلق منها مؤولا الامثلة التي ورد فيها اسم ان منصوبا بالحمل على التوهم⁽¹³⁾.

ويجعله الضمة علم الاسناد اغفل كلمات كثيرة مرفوعة لم يكن القصد من رفعها ان يسند اليها مثل المنادى ، وهذا جرّه الى التمثل في اثبات الرفع للمنادى في بعض احواله .

ومن اصوله التي جاءت الى التأويل غير السليم قوله: التتوين علم التتكير ، لكن استقراء الشواهد النحوية يثبت ان هناك كثيرا من النصوص وردت فيها اعلام منونة من ذلك قوله تعالى ((محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم ((14) اذ نلاحظ ان العلم (محمد) قد ورد منونا دون ان يتضمن معنى من معاني التتكيرويعد كتاب (احياء النحو) محاولة جريئة في الاستدراك على النحاة القدماء ، ويعد فتحا في هذا المجال .

وكان من بين من ترسموا خطى (ابراهيم مصطفى) (عبد الستار الجواري) وقد بنى محاولته على اسس معينة تتمثل في ان التيسير ليس تبسيطا او اختصارا بل يجب ان يقوم على خطة نابعة من دراسة مستوعبة لظروف نشأة النحو العربي وتطوره (15) وهو يذهب الى التقليل من قواعد الاعراب ودمجها بقواعد نظم الكلام بتوجيه من المعنى ، كما يرى ان الشواهد الشعرية والمصنوعة لاتصلح للتقعيد النحوي ، وان من الحكمة ان يستغنى عنها بشواهد قرآنية ، وتتقية النحو من الفلسفة والمنطق (16) ومع ان الجواري اتفق مع صاحب الاحياء في معظم الخطوط العامة ، فقد لوحظ ان هناك خلافا بينهما في بعض التفاصيل وذلك ان الجواري يؤمن بان الفتحة هي العلامة الاصلية للنصب الا ان هذا لايمنع من التسليم بانها اخف الحركات واسيرها في النطق .

ثم ان الجواري لا يرى ان خبر كان (حال) كما يرى (ابراهيم مصطفى) ومن قبله الكوفيون ، ويذهب الى ان الخبر هنا مسند ادخل عليه قيد هو (كان) ، فنزل به عن مرتبة الرفع الى مرتبة النصب (17).

وقد ذهب الى ان الكسرة علم الخفض ، وليس علم الاضافة ، فهو يرى استخدام الخفض اشمل واوسع مدلولاً من الاضافة .

واذا انعمنا النظر في هذه التخريجات ندرك انها لاتختلف بحال عن تاويلات النحاة، وفي ذلك مخالفة لمعاييره التي لاتقيم وزنا للفلسفة والنحو في المنطق .

ولعل ما قدمه مهدي المخزومي من اراء كان متاثرا فيها بعبد الستار الجوارى ،
وابراهيم مصطفى فقد انصهرت افكار المخزومي في عملين رائدين هما : في النحو
العربي نقد وتوجيه ، وفيه وضع الاصول النظرية ، وفي النحو العربي نقد وتطبيق ،
وفيه وضع افكاره موضع التطبيق ومن المبادئ التي وجهت مسيرة فكره النحوي انه
كان يؤمن بان النحو يدرس دراسة وضعية تطبيقية ، وانه يتطور بحكم تطور اللغة
المستمر ، كما ان مشكلات النحو يمكن علاجها على اساس لغوي خالص لا اثر فيه
للعلل الفلسفية اما الاسس التي استند اليها في تيسير النحو فتتلخص في مبدئين:
اولهما : تخليص النحو العربي مما علق به من التاويلات والعلل الفلسفية
والمنطقية.

وثانيهما : تحديد موضوع الدرس النحوي الذي يتعين البدء به، وقد هيات له دقة
نظره ان يختار الجملة لتكون نقطة البداية من حيث تأليفها ونظامها واجزاؤها وما
يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف ، وما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها
بوساطة ادوات التعبير ، كالتوكيد ، والنهي والاستفهام ، وغير ذلك من المعاني التي
تستلزمها دواعي القول (18)

جهود شوقي ضيف في تجديد وتيسير النحو

من يتأمل كتاب (تجديد النحو) وكتاب (تيسير النحو قديماً وحديثاً) لشوقي ضيف ،
يلاحظ ان مؤلفه قصد الى اعادة تنظيم ابواب النحو وتنسيقها ، وقد اسس بنيان كتابه
على الغاء نظرية العامل ، وما يتبع ذلك من اسراف في التعليل، و يجدر بالذكر ان
المؤلف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليحقق مشروعه في ضوء ستة اسس اجملها
فيما ياتي:

1. حذف الابواب الفرعية من النحو ، ورد الابواب الاخرى الى ابواب انساب (19)
2. الغاء الاعرابيين : التقديري والمحلي ، وهو يترسم في ذلك خطى ابن مضاء
القرطبي.

3. ان يكون الهدف من الاعراب صحة النطق ، فان لم يصح فلا حاجة اليه ، لانه وسيلة وليس غاية في حد ذاته .
4. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض ابواب النحو لاستجلاء المقصود منها وتخليصها من الاضطراب الذي يعتورها. على نحو ما يلاحظ في ابواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .
5. حذف الزوائد العالقة بابواب النحو التعليمي من دون حاجة اليها .
6. اضافة بعض الموضوعات الناقصة الى النحو العربي التي من شأنها ان توضح للناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية (20) حيث تحدث عن مخارج الحروف والحركات وهمزتي القطع والوصل و
7. (ال) الشمسية والقمرية والذي يجيل النظر في الكتاب والاسس التي اقيم بناؤه عليها ، يلح ان هناك اضطرابا يخالط ما ورد فيه من افكار من حيث المنهج والتبويب ويبدو جليا ان المؤلف حاول الاستفاضة من اراء ابن مضاء القرطبي (592هـ) في العامل لاقامة اسس محاولته ، ولكنه بالغ في ذلك فوقع في التناقض وحسي هنا ان اورد مثالين على هذا التناقض ، فقد صنف الاختصاص في باب التمييز هروبا من العامل ومعروف ان البون شاسع بين هذين البابين⁽²¹⁾ كما صنف الاغراء والتحذير في باب المفعول به ، فوقع فيما فرّ منه ، اذ لا بد هنا من اللجوء الى التقدير حتى يستقيم هذا التوجه ، وذلك يخالف قصده في الغاء نظرية العامل ، حينما حاول حذف بعض الابواب التي اعتقد انها فرعية اذ اقدم على حذف امور يجمع جمهرة النحاة على انها مهمة ، كشرط صياغة افعال التفضيل والتعجب وبذلك اتسم ما قام به على هذا الصعيد بالتعسف والتجاوز⁽²²⁾ وحين حاول تصنيف الموضوعات النحوية تصنيفا جديدا وقع في المحذور نفسه ومن ذلك الاخذ بمذهب الكوفيين في جعل خبر كان حالا. لكن من يمعن النظر في: نحو كان الجو حاراً ونحو: نزل المطر منهمراً⁽²³⁾ يشعر بالضرورة فرقا بين التركيبين في المعنى ، ففي المثال الاول لا يكتمل المعنى الا بالخبر ، في حين انه يكتمل في الثانية من دون

الحال لان الحال فضلة على العنصرين الاساسيين في تركيب الجملة وهما المسند والمسنداليه ومما ذهب اليه في هذا المجال انه عدّ اخبار افعال المقاربة والرجاء مفعولات⁽²⁴⁾. مع ان المعاني المستفادة منها لا يشعر بانها متعدية وهو في رايي توجيه مصطنع لهذه الافعال .

ويتبدى سوء التصنيف في تشتت بعض الابواب النحوية ، ويكاد يكون ذلك سمة لخطته فقد صنف مثلا : حذف المبتدأ في باب الحذف ، في حين ان باب المبتدا اولى به اما في اطار التعريفات ، فقد جاء جانب منها محفوقا بالنقص ، ومن الامثلة على ذلك تعريفه للحال : انها صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوية.

فالتعريف قاصر اذ ذكر انها صفة ، وهذا ضرب من الوهم ، اذ ان الصفة تدل على الثبوت ، في حين تدل الحال في الغالب على الهيئة حين وقوع الفعل .

وجاء تعريفه للمفعول المطلق تعريفا يعنونه عدم التحديد فقد عرفه بقوله : انه اسم منصوب يؤكد عامله ، او يصفه او يبينه ضربا من التبيين⁽²⁵⁾. وكان عليه ان يذكر انه مصدر وكانت هناك اوهام على صعيد ما اسماه مؤلف تجديد النحو بإضافات ، وفي هذا الباب لم يقدم جديدا وكل ما فعله انه انتزع الموضوعات من مواقعها في ابواب النحو وصنفها تحت عنوان (إضافات) وهي على حد تعبير محمد عيد (موضوعات نضجت حتى احترقت)⁽²⁶⁾ وقد قصد المؤلف بهذه الإضافات ، ما أضافه في مستهل الكتاب من موضوعات تساعد في تسهيل نطق الحروف وهي موضوعات عرض لها اللغويون كثيرا سواء أكانوا نحاة ام مقرئين

ومن المآخذ على خطته في التيسير ، ما كان في اطار المنهج ، يتجلى ذلك في الاضطراب الذي نلمحه بين الفينة والاخرى في هذه الخطة ، فطورا يجنح صاحبها الى اقامة بعض مفرداتها على اساس الحركة الاعرابية فيقترح جمع الفعل المضارع المنصوب بحروف النصب والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد تحت مسمى واحد ، وتارة يستخدم وظيفة الكلمة في الجملة اساسا للتصنيف ، ومن ذلك اطلاقه اسم المبتدأ على الاسم الذي يلي (ان ولا النافية وما ولا المشبهة بـ)ليس على الرغم من

تمايزها في الاعراب (27). ويعيب بعض المحدثين على خطة شوقي ضيف انها استندت احيانا الى مصطلحات شكلية كالجمل المستقلة واراد بها الجمل التي لا محل لها من الاعراب ، والجمل الخاضعة وهي الجمل التي لها محل من الاعراب (28). كما يؤخذ على صاحبها ، انه توكأ على امثلة صناعية باهتة ليس من شأنها ان تربي الملكة او تصقل الذوق اللغوي.

ويلاحظ ان الخطة لم تتجاوز النظر في مجال التطبيق فلم ينجم عنها كتاب تعليمي ينتظم تدريبات تحقق المقاصد المرجوة في كل موضوع ، كما انه قصد الى تجديد النحو ، ولكنه استند الى النظرية النحوية التقليدية وعدل في بعض مفاهيمها ، فجاءت تعديلاته غير دقيقة تفتقر الى سند علمي.

جهود عبد الرحمن ايوب

بغية بيان حقيقة الموقف النقدي ، لدى عبد الرحمن أيوب ، تجاه النظرية النحوية العربية ، سنقصر كلامنا علما تضمنه كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) ذلك الكتاب الذي يدل عنوانه مباشرة على محتواه. يستهل عبد الرحمن ايوب ، كلامه بعد الحديث عن دافعه نحو هذا العمل ، قائلا : ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى اصبح من غير الممكن ان يتجاهل ، وكثر حديث الناس عن الحاجة الى نحو جديد ، وظن الكثير ان الامر لا يعدو اعادة تدوين النظريات النحوية باسلوب حديث ، ولكن الامر عندي اعمق من كل هذا (29). واضح ان عبد الرحمن ايوب ، في هذا الكلام يقوم بصفة اجمالية ، الموقف العام في العصر الحديث ، تجاه النحو العربي ، ويحدد في الوقت نفسه ، موقفه الخاص ، في هذه الدائرة ، فنرى ان الحداثة ، او التجديد في عرض المادة النحوية ليسا حلا جذريا للقضية ما دامت لم تعالج منهاجا ، يرى عبد الرحمن ايوب فسادا ، ومن هنا راي ان المسألة حلها يكمن في تطبيق منهج جديد ، لذا عبر عن ذلك بان القضية عنده اعمق مما يراه غيره من اصحاب الدعوات الحديثة في الدراسة النحوية .

اذن فالأمر في نظر عبد الرحمن أيوب، يتعلق بالمنهج ولعل إصراره على هذا المبدأ، يمكن ارجاعه الى امرين : احدهما ، ان منهج التفكير النحوي العربي يشتمل على عيوب وثغرات تخرج البحث عن دائرة التفكير اللغوي والآخر ،فهو ان عبد الرحمن ايوب ،يؤمن ايمانا مطلقا بدراسة اللغة ،على وفق اسس وضعية ،وهذان الامران دار في فلكهما كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي)بحيث نجد صداهما في كل موضوع،يتعرض له عبد الرحمن ايوب سواء أكان على مستوى النظرية ام على مستوى التطبيق وما تقدم من كلام ، سيتضح جليا ،في ضوء ما سنعرضه من اقوال لعبد الرحمن ايوب منها قوله : (فالنحو العربي ،شأنه شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها ،يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال ،قبل ان يعنى بالنظرية ،ومن اجل هذا جهد النحاة في تاويل ما اشكل على القاعدة ،من امثلة ،اكثر مما جهدوا في مراجعة منطقتهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها)⁽³⁰⁾.

واذا حاولنا ان ننعم النظر ،فيما قاله عبد الرحمن ايوب ، قد نرى انه قد اطلع على تراثنا العربي الاسلامي من حيث هو أرث ثقافي ،قائم على اصول ومبادئ ،اطلاعا تاما،مستوعبا لذلك التراث ،ولكن سرعان مايتبادر الى الذهن ،ما يشكك في هذا الفهم ،عندما عبر عد الرحمن ايوب عن تلك الثقافة ،بانها تقوم على نمط التفكير الجزئي ،وهذا الكلام ،يببدو مجازفة كبيرة ،منه ،حينما عمم الحكم على الثقافة العربية بجميع مستوياتها ،ليشمل ما كان يقوم ،اساسا على التفكير الكلي ،ولعل ابرز ميادين ذلك التفكير ،هو علم اصول الفقه الاسلامي ،الذي يعنى بالقوانين العامة الكلية التي تنظم الامثلة الجزئية للمسائل الفقهية .

وعلى أي حال ،فاننا نثبت نقطة ،يراها عبد الرحمن ايوب ،ماخذا او عيبا على المنهج الفكري للنحو العربي وهي انه يقوم على آلية التفكير الجزئي ،والى جانب ذلك يقول عبد الرحمن ايوب

:وثمة عيب اخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك انه لا يخلص الى قاعدته من مادته بل انه يبني القاعدة على اساس من اعتبارات عقلية اخرى ثم يعمد الى المادة

فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها وهذا النوع من التفكير لا يمكن ان يوصف بانه تفكير علمي بالمعنى الحديث .

اما ما عابه ،على المنهج النحوي العربي ،من حيث انه يشتمل على هوة ،تفصل النظرية عن التطبيق ،بسبب ان قواعده لم تحدد تحديدا تاما ،في ضوء ماتمليه المادة اللغوية ،فهو امر بالغ الاهمية لديه ،بحيث انه نص عليه .

والظاهر ان عبد الرحمن ايوب ،كان اهتمامه مركزا ،بوعي واختيار على ماسماه المدرسة التحليلية الشكلية ولم يكن يهدف الى اكثر من ذلك ،واصبحت الظاهرة الرئيسية التي هيمنت على تفكيره ،ووجهته ،في ابحاثه ،هي ظاهرة الدعوة الى تطبيق ذلك المنهج ،ونقد التراث اللغوي القديم .

ويقوم هذا المنهج (التحليلي الشكلي) على مقولة مؤداها ان الجملة ليست خطأ افقيا من كلمات متتابعة وانما نسق منتظم على نحو مخصوص (31) ان طريقة التحليل اللغوي وفق هذا المنهج ، تقوم عموما على امرين :

احدهما ، الشكل اللغوي للنص ، اي ترتيب عناصره ، وهذا الجانب يكون الاساس الذي تتبني عليه دراسة اللغة من منظور المدرسة الشكلية التحليلية والآخر قضية استبعاد المعنى .

ومهما يكن من شيء فهذه هي الخطوط العريضة ، للمنهج الذي اعتنق افكاره عبد الرحمن ودعا اليها في مصنفاته التي يتصدرها كتابه (دراسة نقدية في النحو العربي) ، ودعا اليها في هذا الكتاب الذي نظر اليه على انه (تمهيد ضروري لثورة عقلية ، لا بد من نضوجها قبل ان يتفتح ذهن الجيل الجديد الى البحث اللغوي الموضوعي) (32) وهذا القول انعكاس لقناعات مؤداها (ان مسؤولية التجديد لا تقل خطرا عن واجب المحافظة على التراث العقلي القومي) ويرى د. عبد الرحمن ايوب ، ان منهج النحو العربي يشتمل على عيوب وثغرات ، تخرجه من دائرة الصحة وتوقعه في دائرة الخطأ ، وهذا الحكم في الواقع عرض له في ضوء معطيات المدرسة التحليلية الشكلية ، وهنا لا اجد حرجا في ابداء نقد يمثل تقويما لمنهج المؤلف، بوجه عام ،

فاقول ينبغي على دعاة التجديد ، ان يتناولوا اللغة بالمنهج التي يرونها من دون ان يجزموا بصحة منهجهم ، وخطا المناهج الاخرى لا سيما اننا نرى المناهج في تغير مستمر ، من دون ان تكون المناهج اللاحقة ، حاكمة بالضرورة على المناهج السابقة بالخطا ، وهذا ما يتطلبه التعامل العلمي الذي يدعو اليه لان تعدد المناهج ، بطبيعة الحال ، من مقتضيات الحضارة المعاصرة ، وهي تختلف لاختلاف زوايا النظر ، واختلاف الغايات المرادة من ورائها ، ومن هنا يبدو ان عبد الرحمن ايوب اوقع نفسه في مأزق حين يقوم منهجا في ضوء مبادئ منهج اخر يختلف عنه ، وهنا خطأ علمي جسيم لان من المفترض ان ينتقد المنهج في مقولاته العامة وعلى وفق الاسس العامة التي تحكم جميع المناهج ، لكي تتسم بالعلمية ، فيقال هنا ان المنهج ليس بعلمي لانه افتقد هذا الاساس او ذلك من الاسس العلمية ، لا لانه افتقد مبدا قال به اخر مختلف عنه ، والا ما عاد هناك منهج علمي ، الا وله من المبادئ ما ليس في غيره .

وعلى هذا فان معظم المؤلفات الحديثة ، التي تعرض للنحو العربي على انها في اغلبها تتركز فيما يأتي :

1 - ان النحو العربي ، قد تآثر بالمنطق الارسطي منذ مراحلها الاولى وان هذا التأثير صار طاغيا في القرون المتأخرة ، وقد ارى ذلك الى ان يكون النحو العربي سوريا وليس واقعا .

2 - ان النحو العربي ، لم يقعد للعربية وكما يتحدثها اصحابها ، وانما قعد لعربية مخصوصه ، تتمثل في مستوى معين من الكلام

3 - ان النحو العربي ، مع تحديده لمستوى اللغة ، التي يقعد لها ، حدد ايضا بيئة مكانية وزمانية ، لهذه اللغة . ويقرر الوصفيون ان هذا الاصل من اصول النحو العربي ، جعله نحو لا يمثل العربية ، وانما يمثل جانبا منها ، فهو لا يصور الا هذه العربية التي حددها مكانا وزمانا .

4 ابن النحو العربي ،لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي ، وانما اختلطت فيه هذه المستويات ، اختلافا شديدا . (33)

ان هذه الظاهرة العامة في نظر الباحثين ، كانت واحدا من الاتجاهات التي حاولت تقديم علم اللغة للباحث العربي ويعد عبد الرحمن ايوب من ابرز من يمثل هذا الاتجاه لما اشتملت عليه مصنفاته من نقد مباشر لنظرية النحو العربي ، اذ رأى انه يشتمل على جملة امور ، وصفها عبد الرحمن ايوب بانها عيوب وهي :

1 -ان النحو العربي ،يقوم على اساس التفكير الجزئي الذي يعني بالمثال ، قبل ان يعني بالنظرية ، ومن هنا رأى ان النحاة اجهدوا انفسهم في تاويل ما اشكل على القاعدة من امثلة اكثر مما جهدوا في مراجعة منطقتهم ونظريتهم على ضوء ما يشكل عليها .

2 -انه لا يخلص الى قاعدته من مادته ، بل انه يبني القاعدة على اساس من اعتبارات عقلية اخرى ، ثم يعمد الى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها .

3 -ان النحاة قد عنوا باخذ العربية من افواه العرب ، لكن الذي لا شك فيه انهم خطوا ما بين القبائل ، ولم يميزوا بين اللهجات ، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة او اخرى مما هو اكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه باسرها .

ولعل من جملة ما يندرج تحت هذه النقاط من تطبيقات ما ذكره عبد الرحمن ايوب ، بخصوص مسألة المبتدأ الذي يقع فاعلا يسد مسد الخبر ، من خلال مناقشة الاراء الاعرابية التي تحتلها الاية

(أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم) (34) فقد اشار النحاه الى ان هذا النص ، فيه

اعرابان : احدهما ، ان :

الهمزة للاستفهام ، وراغب مبتدا وانت : فاعل سد مسد الخبر ،

و(عن الهتي) شبه جملة متعلق براغب والآخر ان (راغب) خير مقدم و(انت) مبتدا مؤخر ، (وعن الهتي) جار ومجرور متعلق براغب (35) ورجح النحويون الوجه الاول من الاعراب ، لعدم تحقق الفصل بين العامل (راغب) ومعموله (عن

الهندي) ، وهذا الفصل الذي يلححه النحويون في الوجه الثاني ، وهنا يصرح عبد الرحمن ايوب بان الاعرابين المشار اليهما ، يعدان في نظره ، مثالا حقيقيا ، على عدم واقعية التفكير النحوي . اما النقطة الاخرى التي عرض لها عبد الرحمن ايوب من حيث انها تؤلف مأخذا على النحو العربي ، فهي مسألة ان هذا النحو لا يخلص الى قاعدته من مادته ، بل ان اربابه يصوغون قواعدهم ، على اساس من اعتبارات عقلية تخضع لها المادة اللغوية في نهاية المطاف ، هي قضية نظام الجملة العربية ، التي راي فيها عبد الرحمن ايوب، ان العرب ساروا في هذا الاتجاه ، سيرا فلسفيا مستوحين في ذلك روح الفلسفة الاغريقية⁽³⁶⁾ وعلى ما يتضح نجد ان عبد الرحمن ايوب عند تناوله مبحث الجملة عند النحويين ، ويبدأ بمناقشتهم ، جاعلا من فكرة الاسناد ، محوره الرئيس في النقاش ، فهو لم يوافق النحويين في تقسيمهم للجملة ، على اساس الاسمية او الفعلية ، لانه لم يقنع بدرج بعض التراكيب ، مثل جملة النداء ، ونعم ، وبئس ، والتعجب ، تحت نطاق الجملة الفعلية بل راي ان تقسيم الجمل في العربية على قسمين اسنادية وغير اسنادية ، والجمل الاسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، اما الجمل غير الاسنادية ، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن ان تعدّ من الجمل الفعلية لمجرد تاويل النحاة لها بعبارات فعلية ، وهذا المعنى الأخير ، اشارة الى قول النحويين مثلا في النداء اعلم ان اصل المنادى ، المفعولية ، وعلى تقدير ادعو واريد ، الا انهم تركوا اظهار هذا الفعل وجعلوا (يا) كالخلف منه لدالاتها عليه⁽³⁷⁾

فهذا يعني ان حذف الاداة من النداء واقامة الفعل الذي قدره مقامه ، يذهب بالدلالة المقصودة من اسلوب النداء ، ويعود الكلام بعد التقدير له طبيعة اخرى ودلالة اخرى ، ويتحول الكلام من كونه انشاء الى كونه خبرا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة ، الى كلام يؤدي وظيفة لغوية اخرى ، ولا اشك في ان احدا يحس بقولهم : ادعو عبد الله ، احساسه بقولهم يا عبد الله⁽³⁸⁾ ويقطع عبد الرحمن ايوب ، بوجود نوع من الجملة العربية ذات الركن الاسنادي الواحد ، ويرى في الشواهد التي ساقها

النحويون ،على حذف المبتدا والخبر ،امثلة حقيقة لهذا النوع من الجمل ،في وقت تعامل النحاة معها ،في ضوء تاويلات يراها فاسدة ،وهذه النظرة ترجع جذورها الى اصول المنهج الوصفي الشكلي،الذي يقضي بتقرير الواقع على ما هو عليه ويتعامل مع اللغة على انها مادة مجردة بعيدة عن التاويل والتقدير⁽³⁹⁾ ومن التراكيب التي يرى عبد الرحمن ايوب ،انها تدخل تحت النوع المذكور انفا ،الجملة الاسمية المصدرة بـ(لولا)مثل : (لولا محمد لهلكت) ،اذ نص النحويون على ان ثمة خبرا محذوفا وجوبا ،تقديره (موجود)⁽⁴⁰⁾ . وفي هذا المعنى يقول عبد الرحمن ايوب ((ولاشك ان معنى الوجود ،آ ت من النفي والشرط الذي تدل عليهما (لولا)حيث ان نفي الذات لا يعني الانفي وجودها ،كما ان الشرط ترتيب حدوث امرا و نفيه ،على حدوث امر اخر او نفيه ،هذا يقتضي وجود حدث في الجزء الاول المسمى بجملة الشرط ،وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات ،ومعنى هذا ان الذي يكمل الفائدة في جملة الشرط هو (لولا) ،فلماذا لم يقل النحاة بانها سدت مسد الخبر لانها دلت عليه ،كما سد الحال التي تدل على الخبر مسده،في ضربي العبد مسيئا ،ولما كان معنى النفي والشرط في (لولا) يقتضيان معنى وجود وفقد قال النحاة بوجود حذف الخبر اذا كان مجرد الوجود ،اما اذا كان غير مجرد الوجود ،فقد اوجبوا ذكره ،وذلك في راينا لعدم دلالة (لولا) عليه حينئذ⁽⁴¹⁾ ويرى ان مما تمخض عن عدم ضبط منهج النحاة في التعامل مع اللهجات ،مسالة (ذو) الموصولة ،المعروفة بالطائية ،هذا التركيب الذي خصه النحويون ،بانه استعمال خاص بلغه طيء⁽⁴²⁾ يرى فيه عبد الرحمن ايوب ،ان النحويين عندما تعرضوا لها ،فرضوا لها صيغا وتركيبات غريبة ،على لهجة طيء ،فقالوا بوجود راي يجعلها تتصرف حسب الافراد ،والثنائية ،والجمع ،والتذكير ،التانيث أي(ذو ،ذات ،ذوا ،ذوي،ذوات) والحق انها تستعمل بنفس الصيغة في كل الحالات وعلى أي حال واذا جاز لنا ان نقوم الجانب النقدي ،بوجه عام ،لدى عبد الرحمن ايوب ،الذي خص به نظرية النحو العربي فلا يبدو مناسبا ان نصفه بالموضوعية ،ولعل الذي يعوق هذا الوصف ،على حد تعبير حلمي خليل ،هو ان

((أي محاولة لنقد الفكر اللغوي العربي، دون اكتشاف نظريته الاصلية، هي محاولة محفوفة بالمخاطر، بل من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ)).⁽⁴³⁾ ويبدو ان عبد الرحمن ايوب في آرائه، ذات الطابع الوصفي، لم تتغير قناعاته الى وقت متاخر، بصحة المنهج الذي يحتويها، ذلك انه يرى ان أي محاولة لاستيحاء معنى عميق، في التركيب النحوي، لاتمثل واقعا، وانما تمثل فهما للظروف الخارجية المحيطة بالحدث الكلامي وعلى هذا الاساس، يبقى عبد الرحمن ايوب، صاحب دعوة محررة، لتطبيق نظرية لغوية، راي في منهجها حلا لمشكلات البحث النحوي، الذي لا تقتصر ازمته على تيسير مبانيه الرئيسية، وعرضها بالاسلوب العصري الحديث، وهو مصيب في هذا التفكير، ذلك انه وضع يده على نقطة المعالجة المثلى، لولا تلك التعميمات النظرية، التي اكتفت طريقة نقده، وجعلته في مهب الاحكام العامة، التي سببت له حرجا كبيرا في طبيعة التصور المعرفي للنظرية اللغوية العربية .

الخاتمة

حاول هذا البحث ان يتناول بالدرس والتمحيص جهود التيسير والتجديد عند: شوقي ضيف متمثلا في كتابيه (تجديد النحو) و(تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا)، والدكتور عبد الرحمن ايوب في كتابه ((دراسات نقدية في النحو العربي)) كشف البحث في مجال التيسير عن ان النحاة المحدثين قد بالغوا في تناول هذه المشكلة وان الحل يكمن في امور ثلاثة تتمثل فيما ياتي:

1. وجود سلطة ملزمة بتنفيذ ما يتخذ من قرارات في هذا السبيل.
2. ان يعمل من بيدهم الحل على اعداد متخصصين في علم اللغة قديمه وحديثه.
3. ان يجري تعليم النحو في ظل نصوص لغوية، ووفق خطة زمنية على ان يتم ذلك من دون مخالافات لاصول قواعد النحو المعروفة .

ومن الملاحظ ان التيسير لم يستند الى نظريات نحوية ،واتجه نحو الجانب المنهجي التعليمي ،وذلك ان النحو التعليمي يشكل مستوى مختلفا عن النحو على مستوى البحث العلمي ،بل ان الضرورة تقتضي ان يميز الباحثون بين هذين المستويين من البحث النحوي عند وضع المنهج النحوي التعليمي .

كما ان الميسيرين استندوا على الاغلب الى النظرية النحوية العربية وركائزها المعروفة مع تفاوتهم في الاخذ بهذه الركائز .

ولعل ابرز المآخذ التي تؤخذ على الميسيرين هي :

1. ان جانبا منها قام على اساس هدم ما استقره النحاة ،مثل وظيفة العلامة الاعرابية ،ومحاولة تبني لغة وسطى يصعب وضع قواعد لها.

2. بعض الميسيرين تعثر في اختيار الوسيلة او الخطة المناسبة لانه لم يحدد الهدف الذي ينشده من عملية التيسير .

3. بعض الميسيرين وضع مبادئ نظرية في التيسير ،لكنهم اغفلوا الجانب التطبيقي ،او وضعوا برامج للتيسير يتعذر تنفيذها وتقتضي منهجية البحث ان اضع في ختام هذا العرض تصوراتي حول هذا الموضوع وهي تتلخص فيما يأتي :

1. ان يتسم منهج التأليف التعليمي بالوضوح سواء أكان على مستوى المادة النحوية او المنهج المتبع في التأليف.

2. الانتفاع بجوانب معينة من علم اللغة الحديث ،ولاسيما في الجانب الاحصائي ليم اختيار القواعد المطلوبة على مستوى الشيوخ في الاستعمال .

3. عدم تبني منهج بعينه يستند اليه في التأليف التعليمي بل الافضل ان يؤلف الباحثون بين مناهج مختلفة للاستفادة من مزاياها .

4. الاستناد في السنوات التسع الاولى من المدرسة الى حفظ النصوص المختلفة من القرآن والحديث وكلام العرب ،على ان تكون تلك النصوص ممثلة للقواعد النحوية التي سيتم تجريبها في مرحلة لاحقة .

5. اختيار المعلم الكفوء القادر على تنفيذ المنهج المخصص . ولعل ما يعزز هذا التصور ما اشار اليه عبد السلام المسدي ،من ان نجاح تدريس اللغة محكوم بعوامل ثلاثة تتمثل في المجتمع والسلطة التربوية والمعلم الكفوء ولاشك في ان هذه العوامل تتضافر مع العوامل الاخرى التي ذكرت انفا في تحقيق المقاصد المتوخاة . على ان ما ينبغي التذكير به في ختام هذه المعالجة اننا مهما يسرنا النحو فلا بد ان يبقى منه شئ من العسر ولو كان قليلا وان هذا العسر في القواعد ،قلّ او كثر يجب ان لا يكون عاملا مثبتا للهمم في الاقبال على تعلم النحو ،وفي شحذ عزائم الطلبة في الاقبال عليه .

الهوامش

1. ينظر: الايضاح في علل النحو، الزجاجي.تحقيق د.مازن المبارك بيروت.1979: 71 .
2. ينظر:مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين د.عطا موسى :4.
3. ينظر مقدمة الرد على النحاة.لابن مضاء القرطبي .تحقيق د.شوقي ضيف:4.
4. المصدر نفسه:5.
5. المصدر نفسه:134.
6. المصدر نفسه:48.
7. ينظر : ابو حيان النحوي، د.خديجة الحديثي :389.
8. ينظر :مناهج الدرس النحوي:7.
9. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ، د.شوقي ضيف :17.
10. نحو التيسير ، د.عبد الستار الجواري :10-11.

11. ينظر :احياء النحو .ابراهيم مصطفى :11.
12. ينظر : العربية وعلم اللغة البنوي ، د. حلمي خليل :63.
13. ينظر :احياء النحو : 79.
14. سورة الفتح 29 .
15. ينظر : نحو التيسير ، د. عبد الستار الجواري :15-23 .
16. المصدر نفسه:138.
17. المصدر نفسه:60-62-86-87.
18. ينظر:في النحو العربي ،نقد وتوجيه ،د.مهدي المخزومي.
19. ينظر :تجديد النحو ،د.شوقي ضيف:101.
20. المصدر نفسه:41-43.
21. ينظر: المصدر نفسه:93.
22. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والادبية،محمد عيد :13.
23. ينظر :تجديدالنحو : 185 .
24. المصدر نفسه:185.
25. المصدر نفسه:170.
26. ينظر :قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والادبية:29.
27. ينظر: اصلاح النحو العربي ،محمد خير الحلواني :141-145 .
28. ينظر تجديد النحو : 256-264 .
29. دراسات نقدية في النحو العربي ،عبد الرحمن ايوب :كلمة المؤلف .
30. المصدر نفسه:كلمة المؤلف
31. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ،نهاده موسى:24 .
32. دراسات نقدية في النحو العربي ،كلمة المؤلف .
33. ينظر :العربية وعلم اللغة البنوي.حلمي خليل :167 .
34. سورة مريم :46 .
35. ينظر :شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،198/1 ودراسات نقدية في النحو العربي:155 .
36. ينظر :دراسات نقدية في النحو العربي :127.
37. ينظر :قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري:226 .
38. ينظر :في النحو العربي -نقد وتوجيه ،د.مهدي المخزومي:53 .

39. ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: 33 .
40. شرح ابن عقيل: 2/393-394 .
41. ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: 159-160.
42. ينظر الانصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الانباري 1/25-39 .
43. العربية وعلم اللغة البنيوي: 178 .

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. ابو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة بغداد، 1966 م.
3. احياء النحو، ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهره، 1959 م.
4. اصلاح النحو العربي، محمد خير الحلواني، الرباط، 1983 م.
5. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبي البركات الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د،ت).
6. الايضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق، د. مازن المبارك، بيروت 1979 م.
7. تجديد النحو، د. شوقي ضيف، ط2- دار المعارف، القاهرة، 1986 م.
8. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، د. شوقي ضيف، ط2 دار المعارف القاهرة (د،ت) .
9. دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن ايوب، مكتبة الانجلو القاهرة 1957 م.

10. الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، تحقيق، د. شوقي ضيف ط2، دار المعارف، القاهرة (د.ت)
11. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة 1988 .
12. العربية وعلم اللغة البنيوية، حلمي خليل، دار المعرفة الاسكندرية، 1986 م.
13. في النحو العربي - نقد وتوجيه - د. مهدي المخزومي ط2 دار الرائد العربي، 1986م.
14. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والادبية محمد عيد ط1 عالم الكتب القاهرة 1987 .
15. قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام الانصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1970، م.
16. مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، د. عطا محمد موسى . جامعة اربد 2002 م.
17. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث . نهاد الموسى. بيروت 1980 م.